

Distr.: General
19 December 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة قرارات ومقررات المجلس

الاقتصادي الاجتماعي

تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء
على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف
على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

مذكرة من الأمانة العامة

١ - منذ عام ٢٠٠٢، دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عملاً بالفقرة ١٣ من استنتاجاته المتفق عليها ١/٢٠٠٢ (A/57/3/Rev.1)، الفصل الخامس، الفرع ألف، الفقرة ٩)، لجانه الفنية إلى الإسهام بمداخلات في الموضوع العام لجزئه المتعلق بالتنسيق وجزئه الرفيع المستوى، من حيث اتصالهما بمجالات عمل هذه اللجان. واعتمدت الجمعية العامة في قرارها ١٦/٦١ أساليب عمل جديدة للمجلس تعزيزاً لدوره بصفته الآلية المركزية للتنسيق على نطاق المنظومة في مجال تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وضمن إطار أساليب العمل الجديدة، قررت الجمعية أن يعقد المجلس استعراضات موضوعية سنوية على المستوى الوزاري في إطار جزئه الرفيع المستوى وطلبت إلى المجلس أن يبحث لجانه الفنية على الإسهام في الاستعراض.

* E/CN.6/2012/1



وطلب المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٨، إلى لجانه الفنية أن تسهم، وفقا لولاية كل منها، في الاستعراض الوزاري السنوي (انظر قرار المجلس ٢٩/٢٠٠٨، الفقرة ٨).

٢ - وسيكون موضوع الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس في عام ٢٠١٢ هو "تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية".

٣ - وقد أعدت الأمانة العامة هذه المذكرة لتسليط الضوء على الأعمال التي اضطلعت بها مؤخرا وتضطلع بها حاليا لجنة وضع المرأة من حيث صلتها بموضوع الاستعراض والتي يمكن أن تمثل إسهام اللجنة بمداخلات في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، يمكن أن تسهم قرارات اللجنة واستنتاجاتها المتفق عليها ومواجهز مناقشاتها بشأن حالة المرأة فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية لموضوع الاستعراض في تعزيز مداولات المجلس وما يتوصل إليه من نتائج بشأن المنظورات الجنسانية.

٤ - وسيكون الموضوع ذو الأولوية للجنة في دورتها السادسة والخمسين هو "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع ودورها في التنمية وفي مواجهة التحديات الراهنة". ويمكن أيضا أن تمثل مناقشات اللجنة ذات الصلة، وما تتوصل إليه من نتائج، واستنتاجاتها المتفق عليها على وجه الخصوص، وكذلك مواجهز مديري جلسات اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى واجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة لتبادل الرأي بشأن الموضوع ذي الأولوية، إسهاما بمداخلات في الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس لعام ٢٠١٢. وإضافة إلى ذلك، تتضمن تقارير الأمين العام عن الموضوع ذي الأولوية (E/CN.6/2012/3) وعن دور الحوكمة والمؤسسات المراعية لنوع الجنس فيما يتعلق بتمكين المرأة الريفية (E/CN.6/2012/4) تحليلات وتوصيات يمكن أن يستفيد منها الاستعراض نظرا إلى أنها تغطي مسائل من قبيل الأمن الغذائي والاستثمار في الزراعة؛ والحصول على الموارد وفرص العمل والنفاز إلى الأسواق؛ وأعمال الرعاية غير المأجورة والاستفادة من الخدمات؛ والتنمية المستدامة؛ والمؤسسات التي تستجيب للقضايا الجنسانية؛ وتقديم الخدمات؛ والمشاركة والقيادة؛ والبيانات.

٥ - وفي عام ٢٠١٠، اعتمدت اللجنة القرار ٤/٥٤ بشأن البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وسيُعرض على اللجنة في دورتها السادسة والخمسين تقرير عن تنفيذ ذلك القرار يبحث في بيئة السياسة الاقتصادية الكلية ويحلل وضع المرأة باعتبارها عاملة وصاحبة أعمال وصانعة قرار. ويتضمن التقرير فرعاً عن

العمل والعمالة ويحدد تدابير تهدف إلى خفض عبء العمل غير المأجور من خلال الاستثمار في البنية التحتية والخدمات؛ وتذليل العقبات التي تعوق مشاركة المرأة في سوق العمل؛ وتعزيز المؤسسات وسن الإصلاحات اللازمة لتأمين ظروف العمل اللائقة. ويمكن أن يفيد التقرير أيضا في توجيه مزيد من الاهتمام للمنظورات الجنسانية في مداولات المجلس.

٦ - وكان الموضوع ذو الأولوية للجنة في دورتها الخامسة والخمسين هو "فرص حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلوم والتكنولوجيا، ومشاركتهم في ذلك، لتحقيق أهداف منها تعزيز تكافؤ الفرص أمام المرأة في تحقيق العمالة الكاملة والحصول على عمل لائق". وتضمنت نتائج تلك الدورة، لا سيما الاستنتاجات المتفق عليها بشأن الموضوع، توصيات غطت المجالات الستة التالية: تعزيز التشريعات والسياسات والبرامج الوطنية؛ وتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم والمشاركة فيه؛ وتعزيز التعليم والتدريب الجيدين والمراعيين للفروق بين الجنسين، بما في ذلك في ميدان العلم والتكنولوجيا؛ ودعم الانتقال من التعليم إلى العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق؛ وزيادة استبقاء النساء وتقديمهن في وظائف العلم والتكنولوجيا؛ وتسخير العلم والتكنولوجيا لتلبية احتياجات المرأة. واقتُرحت تدابير مختلفة لدعم الانتقال من التعليم إلى العمالة. وتشمل هذه التدابير تذليل العقبات المحددة التي تواجه النساء والفتيات في مرحلة الانتقال من المدرسة إلى العمل، واعتماد آليات للاعتراف بمعارف المرأة ومهاراتها الإدارية السابقة، وتحسين فرص الحصول على المشورة الوظيفية التي تراعي الفروق بين الجنسين وعلى خدمات المساعدة في البحث عن العمل، واتخاذ خطوات للقضاء على التمييز المهني والقطاعي وردم الفجوة القائمة في الأجور بين الجنسين، واتخاذ خطوات لدعم قدرة المرأة والرجل على التوفيق بين مسؤوليات العمل والأسرة، والمساواة بين الرجل والمرأة في تقاسم مسؤوليات العمل والأسرة. وتوفر هذه التوصيات، إلى جانب مواجيز مديري حلقات النقاش، سياقاً مهماً وتثير مسائل مناسبة يمكن أن ينظر فيها المجلس أثناء الاستعراض الوزاري السنوي.